

## فضائح السجل الانتخابي..

## القذافي ونسيم والصوماليون كناخبين وأنصار للمؤتمر

ما لا يعلمه العقيد معمر القذافي رئيس الجمهورية الليبية أنه بات بقدره «المؤتمر الشعبي العام» مواطنًا يمينيًا خالصًا، له ما لليمنيين وعليه ما عليهم، وأن بإمكانه التمتع بكافة الحقوق السياسية المكفولة في القانون اليمني بما في ذلك الإدلاء بصوته في الانتخابات!!

يحيى اليناعي

البطاقة الشخصية لديهم شيخ ينتمي لجنسيتهم ويسكنون في منازل أعدت خصيصًا للمهجرين اليمنيين، ويقولون إن شيخهم يجلس مع عضو في البرلمان في مقيل القات كل جمعة، وأنهم وراء تمكن هذا النائب من الفوز في انتخابات مجلس النواب 2003م.

ونقلت عن رئيس إحدى اللجان الانتخابية في محافظة حجة قوله «تفاجأت وأنا أكتشف أن عدد المسجلين في الدائرة الانتخابية ضعف سكان الدائرة، فإذا كان سكان الدائرة لا يزيد عددهم عن 11 ألف نسمة، فقد وصل عدد المقيدون في سجل الناخبين في نفس الدائرة 31 ألف شخص، وعلقت على هذه الحادثة بالقول «إذا كانت كل بطاقة انتخابية تجلب وراءها بطاقة شخصية فسيكون حجم تزوير الهوية في اليمن كبيرًا، وهو ما يعني أن اللجنة العليا للانتخابات مسئولة عن تصحيح هذا الخلط».

كل هذه الحوادث تؤكد أن الهم الأساسي للسلطة وحزبها الحاكم أثناء حمى الانتخابات يكون هو الحصول على الأغلبية كيفما اتفق، ولو أدى ذلك إلى الإخلال بأمن البلاد والعبث بالمال العام وممتلكات الدولة وتهديد الأمن القومي وتعريض الهوية للخطر.

الشهر ذاته، ومع أن هذا المهاجر يتكلم بلغة مكسرة خليط من اللهجة السواحلية وبعض الكلمات العربية إلا أنه يصر ويؤكد أنه ينتمي لمحافظة حجة، وحين حاول أحد المختصين إيقاف المعاملة رفض زميله

قطع بطاقة شخصية، فطلب منه المختصون أوراقه فأخرج لهم بطاقته الانتخابية، وبجانيتها تزكية من عاقل الحارة، وصورة بطاقتين لشاهدين ينتميان لنفس الجنسية، وقد حصل عليها في

بطاقات انتخابية نتيجة سياق وتنافس بين الأحزاب والشخصيات الاجتماعية، ويضيف «يحصل استقطاب لهؤلاء وتنسب أسمائهم لأسر معروفة أو مناطق يمنية، وبموجبها يحصل على البطاقة الشخصية بسهولة، باعتبار أن القانون يؤكد أن البطاقة الانتخابية إحدى الوثائق الهامة التي تعتمد عليها الأحوال المدنية إلى جانب شهادات الدراسة والميلاد التي معروف أن الكثير من اليمنيين لا يهتمون بشأنها».

وأوردت صحيفة «السياسية» الحادثة الطريفة التالية «في

الملك البريطاني «اليماني الأصل» نسيم كشميم هو الآخر انتقل من حلبة الملاكمة بلندن إلى حلبة التنافس الانتخابي والتزوير في صنعاء بفضل المؤتمر الحاكم أيضا، وبات بإمكانه توجيه ضرباته القاضية للمعارضة فتسقط صرعى مترنحة. هاتان فضيحتان جديدتان نسوقهما إلى الفضيحة المدوية التي كشفت عنها وكالة سبأ الرسمية في صحيفتها اليومية، السياسية» حيث اللاجئون الصوماليون أصبحوا مواطنين يمينيين شاركوا في الانتخابات الفائتة لترجيح كفة الحزب الحاكم.

في بطاقة القيد الأولى يبدو العقيد القذافي معتمرا طاقته المعروفة كأحد الناخبين في الدائرة 229 بالمركز «ك» ورقم قيد 516، حاملا اسما مختلفا، وقد نقلت صورته من أحد الجلات الملونة، وفي الثانية يبدو الملك البريطاني «اليماني الأصل» نسيم حامد كشميم مبتسما وهو يحمل بطاقة رقم «708» كناخب بالدائرة 229، وإن كان لا يحمل اسمه الأصلي.

وفي «السياسية» نقل تحقيق صحفي عن مسئول أمني في وزارة الداخلية قوله أن «حصول الأفارقة على البطاقات الشخصية يعود سببه الرئيسي إلى حصولهم على



ذلك وقال له، ليس لدينا عذر في عرقلة المعاملة فهو يحمل كل ما هو مطلوب منه والمسؤولية تتحملها لجنة الانتخابات». وتضيف الصحيفة «يحكى في أوساط المهاجرين أن زملاء لهم ممن تمكنوا من الحصول على

قسم شرطة الثورة بأمانة العاصمة جاء لاجئ صومالي وهو يرغب في

## الحائريطالب بمحاكمة لجنة الانتخابات ويؤكد أنه لا يوارى سواة السجل الانتخابي إلا دفنه ياسين يدعو لتشكيل لجنة سياسية وأمنية للتحري الجنائي والمساءلة السياسية في منح اللاجئين بطائق انتخابية

فرض سيادة القانون وفرت غطاء آمن للمزورين والعاثين بتأمينهم من المساءلة القانونية، وأن اللجنة رفضت أي خطوة لتصحيح السجلات رغم اكتشاف المخالفات بشكل واضح ونشرها في وسائل الإعلام، لدرجة أنها عطلت فريق العمل القانوني الذي شكل بموجب اتفاق المبادئ في العام 2006م حتى اللحظة الأخيرة، فقد رفضت تمكينهم من السجل الإلكتروني المصور، وعندما بدأ الفريق مباشرة عمله اكتشف عشرات الآلاف من المخالفات إلا أن حماة التزوير تدخلوا وعطلوا جهود الفريق القانوني.

وقال «أما كلام المسئول بأن الأحزاب هي المسئولة عن التزوير لأنها اتفقت على قبول المعرفين فإننا لو افترضنا جدلا صحة ذلك فهل يعني هذا أنه إذا اتفقت الأحزاب على المخالفات أن تتخلى اللجنة عن دورها ومسئوليتها القانونية وتبارك هذا الاتفاق وتشرع له، أم يكون دورها الاعتراض والتصحيح وعدم قبول التزوير».

وأضاف أن رد اللجنة العليا يعكس العقليّة التي تتعامل بها اللجنة مع الانتخابات وتؤكد أن وظيفة مسئوليتها محددة وواضحة ومحكومة بما تريده السلطة.

ونوه إلى أن ما كشفه المشترك من تزوير هو من سجل 2003م، بينما السلطة تقدرت بعملية القيد والتسجيل لمرتين بعد هذا التاريخ، فكم سيكون حجم التزوير الذي حدث في هاتين العمليتين.

وقال إن السجل الانتخابي الحالي لم يعد أساسا صالحا لأي عملية انتخابية قادمة وأنه لا يوارى سواه هذا السجل إلا دفنه، مستشهدا على كلامه بأن المحاكم في عمران حكمت على 14 ألف شخص بإدانتهم بالتزوير وحكمت عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ لعدم وجود سجن يستوعب كل هذا العدد.

وطالب السلطات القضائية والجهات المعنية بالإعلان في وسائل الإعلام الرسمية عن أسماء المحكوم عليهم وعن انتفاء اتهم السياسية، سواء في عمران أو في غيرها، في الانتخابات الماضية أو التي سبقتها ليعرف الجميع من المزورين.

وخلص الحائر من خلال تصريحه للصحة إلى أن كل ما سبق يؤكد أن محاكمة اللجنة العليا للانتخابات وتقديمها للعدالة أصبح ضرورة لارتكابها جرائم كبيرة بحق الوطن والعمل الديمقراطي وإرادة الشعب.



ياسين  
الحائر

في عمران أدانت المحكمة 14 ألف شخص بالتزوير وحكمت عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ لعدم وجود سجن يستوعب كل هذا العدد.

وقال إن تلك البطائق موجودة واللجان التي أصدرتها والأشخاص المعروفون معروفون، فليحالوا للمحاكمة، وأوضح أن السلطة لن تحيلهم للمحاكمة لأن التزوير كان عملية منظمة سخرت لها كافة مقدرات البلد من مال عام ونفوذ ومناصب.

وفي تعقيبته على الرد الذي بعثته اللجنة العليا للانتخابات على ما ورد في التحقيق قال الحائر إننا نؤكد أن اللجنة هي المسئولة المباشرة عن تلك الجرائم، والتي يجب أن تحال للتحقيق والمحاكمة للأسباب التالية، أن اللجنة المسئولة عن سيادة وتطبيق القانون وضبط أي مخالفات، وأن اللجنة مثلت ولا زالت أداة طبيعة بيد السلطة وحزبها وكانت وظيفتها تمرير ما تريده السلطة من مخالفات وعبث وتزوير، وأن اللجنة هي التي ساهمت في التشريع للتزوير من خلال الأدلة التنفيذية التي أصدرتها ودربت للجان عليها، وهي التي سهلت التزوير، فإذا كان القانون قد فتح ثغرة للاختلالات فإن اللجنة قد وسعت تلك الثغرة وجعلت التزوير أمرا ميسرا.

وأضاف أن اللجنة نتيجة لتخليها عن مسئوليتها في

### محاكمة اللجنة

من جهته قال إبراهيم رئيس دائرة الانتخابات بالأمانة العامة للإصلاح إن جرائم التزوير التي تم الكشف عنها ليست بالجديدة، فقد سبق وأن حذرت وكشفت أحزاب اللقاء المشترك حوادث التزوير التي طالت السجل الانتخابي بصورة مهولة، إلا أن السلطة قابلت تلك التحذيرات بالصمم والإنكار، مؤكدا أن هذه الجرائم وتورط السلطة في ارتكابها يؤكد أنها مستعدة للتضحية بأي شيء من أجل السيطرة على الثروة والكسبي، ولو وصل الأمر إلى العبث بالمال العام وإهدار مقدرات الدولة وتهديد الأمن القومي.

وأضاف الحائر أن المشترك أوضح في فترات سابقة أن السجل الانتخابي تضخم بصورة غير طبيعية ولا معقولة حتى أن أسماء المسجلين والمقيدون فيه فاقت عدد السكان، لكن الحزب الحاكم قابل ذلك بالإنتكار العادة، مشيراً إلى أن الجديد في الأمر هذه المرة أن الحديث عن جرائم فضائح التزوير جاء من مصادر رسمية.

وفي تعليقه على ما قيل في «تحقيق سبأ» بأنه مسئول في اللجنة العليا للانتخابات والذي حاول تحميل غيره مسؤولية جرائم التزوير، أوضح الحائر أن هذه مبررات واهية، إذ أن اللجنة هي المسئولة الأولى عن هذه الجريمة لأنها هي التي توأمت مع السلطة والحزب الحاكم على التزوير وفتحت الباب واسعاً أمام الأسماء الوهمية وتسجيل اللاجئين ومن هم دون السن القانوني وغيرهم، ولم تتحمل مسئوليتها القانونية في الحفاظ على السجل من التزوير والانتهاك، بل توأمت وشرعت للتزوير.

وأشار الحائر إلى أنه لا يوجد حزب قادر على أن يتجرأ على جريمة مثل إقصام اللاجئين في التنافس الانتخابي سوى المؤتمر لأنه بعيد عن المساءلة ومحض من المحاسبة، مضيفاً أنه إذا كانت السلطة وحزبها قد أشركوا الأجانب في الانتخابات فكم سيكون عدد اليمنيين الذين تم تسجيلهم بأكثر من هوية وفي أكثر من مكان؟!.

وتساءل رئيس دائرة الانتخابات بالإصلاح عن قيمة ما حصلت عليه السلطة وحزبها من التزوير مقابل تزوير وثائق بهذا القدر من الأهمية، وقال إن الثمن الذي دفعته البلاد أكبر بكثير مما حصلوا عليه.

ودعا الحائر إلى محاسبة المتسببين في هذه الجرائم،

في تعليقه على القضايا السابقة قال ياسين عبد الرزاق «عضو الفريق القانوني لفحص السجل الانتخابي» كانت تصلنا أثناء التسجيل أخبار بحصول سيطرة على 30 إلى 70 ألف لاجئ من قبل الأجهزة الأمنية لحشدهم في الانتخابات الرئاسية، وكذلك معلومات عن مواطنين في الجزر يحملون الجنسيتين الأيرتيرية واليمنية لاستخدامهم كأرقام انتخابية، ولأن المشترك كانت لديه ظروف حينها فإنه لم يستطع أن يتحقق، إلا أن الأخبار تواترت من مطابخ السلطة تفيد بمنح أعداد كبيرة من اللاجئين بطائق انتخابات وإقصامهم في العملية التنافسية، وكان تسريب مثل هذه الأخبار بهدف إضعاف العامل المعنوي لدى المشترك.

أما عن المسئولية القانونية فيقول عبد الرزاق «إن الجهة التي منحت البطائق الانتخابية للاجئين تكون قد ارتكبت جريمة بتطبيع بطاقتين مختلفتين الأولى جريمة قانونية بشأن إصدار محرر رسمي بإثباتات وبيانات كاذبة لأناس لا يمتون إلى إقليم اليمن بصفة ولا جنسية ولا انتماء بقصد استخدامهم في تغيير النتيجة الانتخابية لصالح طرف ضد آخر، وهو ما يفضي في النهاية إلى أن النتائج الانتخابية أصبحت مشوبة بعيد من عيوب البطالان.

ويضيف بأن الجريمة الثانية تتمثل في الأطراف المرتكبة للفعال، الجهة التي منحت والصوماليين» الذين ينبغي أن يحاكموا بجريمة التزوير، وإهدار حجية تلك البطائق لأن ما بني على باطل فهو باطل.

ويؤكد القانوني ياسين عبد الرزاق أن لهذه القضية بعد أخلاقي، إذ أن مؤسسات السلطة ستكون قد ارتكبت جريمة أخلاقية في حشد قوى بشرية محكومة بالقوانين الدولية التي لا تجيز استخدام اللاجئين أو إدخالهم في الصراعات السياسية أو الحروب وما شابه ذلك، وأن هذه القضية يحاكم فيها الفاعلون وفق القوانين الدولية لأن هذا الفعل يقترب من الجرم ضد الإنسانية.

داعياً إلى تشكيل لجنة سياسية وأمنية للتحري الجنائي والمساءلة السياسية للوصول إلى حجم الأعداد التي تم استخدامها في تزوير سجل الناخبين، مستدركاً أنه إذا حدث تسجيل محدود من عشرة إلى عشرين فهذا يمكن حصره في نطاق ضيق اسمه التزوير محدود الاستخدام، لكن ما هو معلوم أن السياسي عندما يستخدم مثل هؤلاء فإنه لن يستخدم منهم إلا بالآلاف.